



المعاهدة الدولية

بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة



A

البند 21 من جدول الأعمال المؤقت
الدورة الخامسة للجهاز الرئاسي
مسقط، عُمان، 24-28 سبتمبر/أيلول 2013
مشروع برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين 2014-2015 – الضميمة 2
الأنشطة التي تدعمها الجهات المانحة في إطار الصندوق الخاص للأغراض المتفق عليها: تقرير عن الأنشطة المنفذة في الفترة 2012-2013 والمشاريع المقترحة للمزيد من الدعم من الجهات المانحة

مذكرة الأمين

- 1- تنص المادة السادسة-2 (ب) من اللائحة المالية على أحكام بالنسبة إلى الجهات المانحة لتكون قادرة على إنشاء "صناديق خاصة تتماشى مع الأغراض المتفق عليها" خارج أي مساهمات تقدمها إلى الميزانية الإدارية الأساسية، وفقا لالتزاماتها كأطراف متعاقدة - لدعم أنشطة مشروع ذات قيمة بالنسبة إلى المعاهدة. ووفقا لذلك، قدمت الوثيقة IT/GB-4/11/27 Add.1 وصفا موجزا للمشاريع والأنشطة المنفذة في فترة السنتين 2012-2013 والتي اعتبرت بأنها تؤدي إلى تحقيق زيادة كبيرة في فعالية التنفيذ الشامل للمعاهدة وكانت موضع ترحيب الجهاز الرئاسي في دورته الرابعة (الضميمة 1 من برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين 2012-2013).
- 2- وتعتبر هذه الوثيقة نسخة محدثة للوثيقة IT/GB-4/11/27 Add.1 التي تعرض وصفا مستكملا وموجزا للمشاريع المستمرة التي تبرز التقدم المحرز خلال فترة السنتين الحالية وتعالج الاحتياجات التي أعرب عنها أصحاب المصلحة خلال فترة ما بين الدورات. ويقترح تبعا لذلك دعوة الجهات المانحة من الأطراف المتعاقدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والكيانات الأخرى إلى النظر في تمويلها، من أموال من خارج الميزانية، من خلال الصناديق الخاصة.
- 3- وإن الجهاز الرئاسي مدعو إلى أن يحيط علما بالمشاريع المقترحة التي تدعمها الجهات المانحة، وأن يقترح، إن رغب في ذلك، أولويات للجهات المانحة التي تنظر في توفير أموال لتنفيذ أنشطة المشاريع.

طُبِعَ عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها

بيان المحتويات

الفقرات

- | | | |
|-------|---|----------|
| 9-1 | مقدمة | أولاً - |
| 11-10 | الوضع المالي للصندوق الخاص في 30 يونيو/حزيران 2013 | ثانياً - |
| 15-12 | نتائج الأنشطة المدعومة من قبل الجهات المانحة تحت إطار الصندوق الخاص في فترة السنتين 2013-2012 | ثالثاً - |
| 16 | المشاريع التي تمويلها الجهات المانحة والتي سيتم السعي لتأمين التمويل لها | رابعاً - |

أولا - مقدمة

1- تعرض هذه الوثيقة على الجهاز الرئاسي كضميمة لمشروع برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين 2014-2015، ويمكن أيضا أن تقرأ على أنها تحديث للوثيقة IT/GB-4/11/27 Add.1 وتكملة للوثيقة IT/GB-5/13/24، المعنونة "التقرير المالي عن التقدم المحرز في برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين 2012-2013". وتقر المعلومات الواردة في هذه الوثيقة بالدور الفعلي الذي أدته الصناديق الخاصة في تنفيذ المعاهدة الدولية، وتوفر أساسا أكثر دقة لبرمجة المشاريع التي تدعمها الجهات المانحة في المستقبل، والتي تمول من خلال الصناديق الخاصة.

2- وتنشأ الصناديق الخاصة لأغراض متفق عليها بموجب المادة السادسة-2 (ب) من اللائحة المالية والتي تنص على أن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) تحتفظ بالنسبة إلى المعاهدة الدولية بما يلي،

"...صناديق خاصة تُنشأ لأغراض تتماشى مع أهداف المعاهدة ونطاقها وتودع فيها جميع المساهمات المحصلة من الأطراف المتعاقدة [...] ومن الدول من غير الأطراف المتعاقدة أو المنظمات الحكومية الدولية أو المنظمات غير الحكومية أو الكيانات الأخرى..."

3- وتصف المادة الخامسة-1 (د) هذه الصناديق كما يلي:

"تستخدم المساهمات الطوعية الأخرى التي تقدمها الأطراف المتعاقدة بالإضافة إلى [المساهمات الطوعية في الميزانية الإدارية الأساسية] وفقاً للخطط التوجيهية التي وضعها الجهاز الرئاسي، أو للأغراض المتفق عليها بين الجهة المساهمة والأمين".

4- وكما يبين الجزء الثالث من هذه الوثيقة، فإن الصناديق الخاصة قد ساهمت بشكل كبير خلال فترة السنتين الحالية، كما هو الحال في فترات السنتين السابقة، في تعزيز المعاهدة ودعم التنفيذ الفعال للنظم والعمليات الوظيفية الرئيسية. ومن خلال تمويل تلك الأنشطة الداعمة، نهضت الصناديق الخاصة وعززت آثار الأنشطة الأساسية المضطلع بها في إطار الميزانية الإدارية الأساسية.

5- كما تكتسي المساهمات من الأموال من خارج الميزانية أهمية بالنسبة إلى الموارد البشرية. فالمشاريع الممولة من خارج الميزانية هي قائمة بذاتها، وتوفر الموارد البشرية اللازمة لتنفيذها خلال مدة المشروع. وقد استفادت أمانة المعاهدة، في شتى الأوقات، من الموظفين الفنيين الذين يمولون في إطار المشاريع التي تدعمها إيطاليا واليابان والنرويج وإسبانيا وسويسرا، ولا سيما في مجال بناء القدرات للبلدان النامية.

6- واضطلعت الصناديق الخاصة بدور حاسم، خاصة في مرحلة انطلاق المعاهدة، نظرا إلى أنه تسنى بفضل هذه الصناديق تنفيذ المعاهدة إلى هذا المدى. وكما أفادت المعلومات التي قدمت إلى الجهاز الرئاسي في دورته الثالثة، فقد أمكن تنفيذ جزء كبير من برنامج عمل المعاهدة في فترة السنتين 2008-2009 فقط بفضل الاتفاق السخي جدا لطرفين متعاقدين سمحا بالاستخدام المؤقت للأموال التي تم التبرع بها للصندوق الخاص لتنفيذ عناصر برنامج العمل الأساسي، في سياق قدمت فيه الأطراف المتعاقدة بشكل جماعي أقل من نصف الميزانية الإدارية الأساسية التي اعتمدها الجهاز الرئاسي¹. وتبعاً لذلك، أسفر هذا الاقتراض عن انخفاض مستوى المساعدات المبرمجة المقدمة إلى البلدان النامية دعماً لتحسين تنفيذ المعاهدة.

7- ولكن تجدر الإشارة إلى أن الأموال المودعة في الصناديق الخاصة للأغراض المتفق عليها (إما على أساس متعدد الجهات المانحة أو كحسابات فردية) لا يمكن استبدالها بأموال الميزانية الإدارية الأساسية، ولا تحوّل بشكل روتيني من صندوق إلى آخر. وتقدم الأطراف المتعاقدة الأموال في الميزانية الإدارية الأساسية من أجل برنامج العمل الأساسي لفترة السنتين المتفق عليه بصورة جماعية، بينما توفر فرادى الجهات المانحة صناديق خاصة لتنفيذ أنشطة محددة تتفق عليها مع الأمين، خارج برنامج العمل الأساسي.

8- ويوجد، كما هو مشار إليه في التقرير المالي، احتمال حقيقي بأن يتم استنفاد الصناديق الخاصة خلال فترة السنتين المقبلة. ولذلك من الملح أن توفر الجهات المانحة المزيد من الأموال من أجل الحفاظ على زخم المعاهدة ومواصلة نموها وتطويرها الضروري في السنوات القادمة. ويعرض الجزء الرابع من الوثيقة المشاريع التي سيجري من أجلها التماس دعم الجهات المانحة. وستقوم كل البرامج، كما سيتضح، بتمديد الأنشطة الجارية التي كانت موضع ترحيب الجهاز الرئاسي في دورتيه الثالثة والرابعة والتي أدت أدواراً داعمة حاسمة الأهمية لتنفيذ المجالات ذات الأولوية في إطار برنامج العمل الأساسي، مع تحديث الأنشطة لإبراز الاحتياجات التي أعرب عنها أصحاب المصلحة خلال فترة ما بين الدورات. ولذلك يرغب الجهاز الرئاسي في الإعراب عن شكره للمساهمات السخية التي قدمت حتى الآن، وفي حث الجهات المانحة على تقديم المزيد من المساهمات للأنشطة المعروضة في الجزء الرابع.

9- وإن الجهاز الرئاسي مدعو إلى أن يحيط علماً بالمشاريع المقترحة التي تدعمها الجهات المانحة، وأن يقترح، إن رغب في ذلك، أولويات للجهات المانحة التي تنظر في توفير أموال لتنفيذ الأنشطة المقترحة.

¹ يرد المزيد من المعلومات المفصلة في الجزأين الثاني (هـ) و (و) من الوثيقة IT/GB-4/11/26، برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011: التقرير المالي.

ثانياً- الوضع المالي للصندوق الخاص

10- بلغت الأموال المُرحّلة من فترة السنتين 2010-2011 لهذا الصندوق المتعدد الجهات المانحة (الحساب الرئيسي، باستثناء المشاريع الصغيرة) 459 368 دولار أمريكي، تمثل بالأساس رصيد الأموال التي قدمتها إيطاليا وإسبانيا. وتجدر الإشارة إلى أن مدة المشاريع وتاريخ انطلاقها وانتهائها ليست رهينة بميزانيات المعاهدة لفترة السنتين. لذلك، لا تقتصر المشاريع على دورات مماثلة من سنتين.

11- وخلال فترة السنتين الحالية، وردت مساهمات أخرى يبلغ مجموعها 1.730.094 دولار أمريكي من حكومات إيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة (تستخدم المساهمة الأخيرة لتغطية تكاليف اجتماع محدد). وبالنظر إلى المستوى الحالي للنفقات المتعلقة بالأنشطة المتفق عليها، وانخفاض رصيد هذا الصندوق الاستثماري في 30 يونيو/حزيران 2013 إلى أقل من 500 ألف دولار أمريكي، يتوقع حالياً أن يبلغ رصيد نهاية عام 2013 أقل من 250 ألف دولار أمريكي، على أن يتم ترحيله إلى عام 2014. وستأكد إمكانية تسديد الاقتراض الذي حدث في فترة السنتين 2008-2009 من هذه الأموال بعد انتهاء الدورة الحالية للجهاز الرئاسي. وسيؤدي ذلك بكل تأكيد إلى تحسين وضع الصناديق الخاصة على المدى القصير ولكن يجب التذكير مجدداً بأنه يتعين استخدام هذه الأموال لتنفيذ الأنشطة المتفق عليها أصلاً مع الجهات المانحة (إيطاليا وإسبانيا)، ولا يمكن وفقاً لذلك استخدامها لتمويل أنشطة أخرى أو لبدء أنشطة جديدة في فترة السنتين المقبلة. وفي الوقت الحالي، لا تحتوي الصناديق الخاصة على أية موارد غير مرصودة.

ثالثاً- نتائج الأنشطة المدعومة من قبل الجهات المانحة تحت إطار الصندوق الخاص في فترة السنتين 2012-2013

12- لقد نفذت بعض الأنشطة، التي رحب بها الجهاز الرئاسي في دورته الرابعة في إطار الصندوق الخاص لفترة السنتين 2012-2013، عند مستوى الأموال المتاحة، كما هو مبين أدناه².

13- وكما يتبين من الجدول أدناه، لم تنفذ معظم الأنشطة المقررة تحت إطار الضميمة 1 (ألف) نظراً إلى نقص التمويل. وفيما يتعلق بتغطية تكاليف أنشطة مهام التنفيذ الأساسية، أجريت بعض الاجتماعات، مثل اللجان المخصصة المعنية بالنظام متعدد الأطراف والاتفاق الموحد لنقل المواد، واستراتيجية التمويل، والصون والاستخدام المستدام، بينما لم تعقد اجتماعات أخرى بسبب نقص التمويل اللازم. وبفضل مساهمات قدمتها حكومة المملكة المتحدة، تمكنت لجنة الامتثال من الاجتماع وإعداد عدد من الوثائق القانونية، بما في ذلك اللائحة الداخلية لعمل اللجنة، التي ستعرض لينظر فيها الجهاز الرئاسي في دورته الخامسة.

² على نحو ما هو وارد في الضميتين 1 (ألف) و1 (باء) بالملحق 1 من القرار 2011/9.

الضميمة 1(ألف)

الوضع			النشاط
لم ينجز	بسبب نقص التمويل	قيّد الإنجاز	
	✓		موظف و تعبئة الموارد (ف5، 12 موظف/شهر)
	✓		تغطية تكاليف أنشطة مهام التنفيذ الأساسية
		✓	لجنة الامتثال
	✓		تشغيل آلية تنسيق بناء القدرات

الضميمة 1(باء)

الوضع			النشاط
لم ينجز	بسبب نقص التمويل	قيّد الإنجاز	
		✓	برنامج تقاسم المنافع التابع للمعاهدة
		✓	التنفيذ المتناسق للمعاهدة وبروتوكول ناغويا
		✓	التواصل والتوعية بالمعاهدة والترويج لها
	✓		برنامج التنفيذ المشترك لبناء القدرات، المرحلة الثانية
		✓	برنامج التدريب على المعاهدة الدولية
		✓	المادة 17 والنظام العالمي للإعلام عن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة
		✓	صون الموارد النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام

14- وترد أدناه المعالم البارزة لنتائج الأنشطة المضطلع بها في فترة السنتين 2012-2013:

النظام المتعدد الأطراف

- (أ) تم مواصلة تطوير نظام Easy-SMTA وتوسيع نطاقه خلال فترة السنتين الحالية، وذلك بفضل الأموال التي قدمتها إسبانيا كما تم وضع مواد للاتصالات والتدريب وتوزيعها.
- (ب) وتوفير التنسيق والمساعدة في مجال بناء القدرات لمستخدمي النظام المتعدد الأطراف.

التنفيذ المتناسق للمعاهدة واتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا الملحق بها

لقد أحرز تقدم كبير في التعاون الوثيق مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي من خلال مجموعة من الأنشطة المشتركة والمبادرات التي يدعم بعضها البعض. ووضعت الأمانتان مذكرة تعاون ومبادرة مشتركة تتيحان معا أطرا مفيدة لمواصلة الأنشطة المشتركة الحالية والعمل التعاوني في المستقبل، لا سيما في مجالي بناء القدرات ورفع الوعي.

تنفيذ استراتيجية التمويل

منذ انعقاد الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي، أحرزت المعاهدة تقدما طيبا في تنفيذ استراتيجية التمويل. وتبين أن تنظيم الفعاليات الزراعية للجهات المانحة المحتملة يشكل الأداة الأنجع لتعبئة الموارد بالنسبة للمعاهدة. وخلال فترة السنتين الحالية، نُظمت مجموعة من الأحداث الزراعية، وخاصة من خلال أحداث رفيعة المستوى على هامش اجتماعات الأمم المتحدة المهمة، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمر ريو +20.

إدارة صندوق تقاسم المنافع

- (أ) نشر التقرير النهائي بشأن نتائج الجولة الأولى من دورة مشاريع صندوق تقاسم المنافع في أوائل عام 2013.
- (ب) وتُنَفَّذ حاليا الدورة الثانية من دورة المشاريع كما أبلغ بذلك الجهاز الرئاسي والمكتب واللجنة الاستشارية المخصصة المعنية باستراتيجية التمويل.
- (ج) وشكل إسداء مشورة الخبراء لتصميم وتنفيذ الجولة الثالثة من دورة المشاريع أحد مجالات التركيز الرئيسية لعمل الأمانة والمكتب واللجنة الاستشارية المخصصة المعنية باستراتيجية التمويل خلال فترة السنتين الحالية. ويستند التصميم إلى التقرير بشأن الدروس المستخلصة من تنفيذ الجولتين الأولى والثانية لدورة المشاريع.

برنامج التدريب على المعاهدة الدولية

فيما يتعلق بسلسلة الوحدات التعليمية التي تنشر منذ عام 2011، قامت أمانة المعاهدة، خلال فترة السنتين الحالية، بإعداد الوحدة المتعلقة باستراتيجية التمويل التي يتوقع نشرها بعد انعقاد الدورة الخامسة للجهاز الرئاسي في نهاية عام 2013. كما تم بدء عمل أولي بشأن الوحدة المتعلقة بحقوق المزارعين التي تقتضي توفير تمويل ودعم إضافيين لوضع اللمسات الأخيرة عليها. وبدأ بذل الجهود الأولية لإنشاء شبكة مؤسسات التدريب لتعليم المواد التدريبية بشأن المعاهدة ونشرها.

الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية

- (أ) تم مواصلة إعداد مجموعة أدوات بشأن الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية.
- (ب) وأحرز تقدم كبير في الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن ما قبل الإنسال مع مبادرة الشراكة العالمية لبناء قدرات تربية النباتات (الشراكة العالمية) تحت إطار المعاهدة.
- (ج) وأحرز تقدم كبير من خلال العمل السياسي والفني التحضيري لإنشاء برنامج للتطوير المشترك للتكنولوجيا ونقلها.

15- وقد تسنى تنفيذ الأنشطة الآنف الذكر، والتي ساهمت كثيرا فيما أحرزته المعاهدة من تقدم كبير في مواصلة تفعيل نظمها الأساسية وتنفيذها، فقط بفضل الموارد التي قدمتها الجهات المانحة السخية والملتزمة تحت إطار الصندوق الخاص للأغراض المتفق عليها.

رابعاً- المشاريع التي تمويلها الجهات المانحة والتي سيتم السعي لتأمين التمويل لها

16- تشمل الأنشطة الداعمة المقترحة المتعلقة بتمويل الجهات المانحة في فترة السنتين 2014-2015 وما بعدها ما يلي (تعرض بحسب ترتيب الأولويات المقترحة):

- 1- برنامج المعاهدة لدعم تقاسم المنافع
- 2- التنفيذ المتناسق للمعاهدة واتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا الملحق بها.
- 3- التواصل بشأن المعاهدة ورفع الوعي بها والترويج لها.
- 4- برنامج بناء القدرات المشترك.
- 5- برنامج التدريب على المعاهدة.
- 6- النظام العالمي للإعلام عن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بموجب المادة 17 من المعاهدة.
- 7- صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام.

1- برنامج المعاهدة لدعم تقاسم المنافع

تم الإقرار بالمعاهدة، في غضون فترة قصيرة من وضعها، على أنها صك عالمي رائد يعزز آليات مبتكرة لتقاسم المنافع دعماً للأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ والتنوع البيولوجي الزراعي. وأبرزت المعاهدة، من خلال آلياتها الأربعة الجديدة - تقاسم المنافع النقدية ونقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات وبناء القدرات - الطريقة الفعالة لتنفيذ مبادئ تقاسم المنافع المتعلقة بالموارد الوراثية على الصعيد العالمي. وعلى وجه الخصوص، فقد أنشئ صندوق تقاسم المنافع التابع للمعاهدة من أجل تحقيق زيادة كبيرة في الموارد للاستثمار في تنوع المحاصيل، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الغذائي بالنسبة للجميع. ويستثمر صندوق تقاسم المنافع في مشاريع لها تأثير كبير، مع التركيز على مساعدة المزارعين المستضعفين ومجتمعاتهم المحلية في تعزيز الأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ. وتتمثل قيم الاستثمار التي تتسم بها مشاريع صندوق تقاسم المنافع في الشفافية والمساءلة والتأثير. وتستلزم زيادة مكانة المعاهدة تعزيز عمليات صندوق تقاسم المنافع ودعمها. وعلاوة على ذلك، يتعين مواصلة تطوير ودعم آليات تقاسم المنافع غير النقدية، وهي نقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات وبناء القدرات.

وسعياً إلى الحفاظ على الزخم وتعزيز المعاهدة كصك تنفيذي دولي متين ورئيسي لتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام التنوع الوراثي، سيقوم المشروع بما يلي:

- توليد المعلومات ونشرها عن النتائج وقصص النجاح الناشئة عن مشاريع صندوق تقاسم المنافع لتكرارها في المستقبل؛
- تعزيز النهج المعتمد والتركيز من الناحية المواضيعية على الدعوة لتقديم مقترحات لعام 2010 لصندوق تقاسم المنافع، وذلك من أجل وضع خطة لمنتصف المدة موجهة نحو تحقيق النتائج بالنسبة لصندوق تقاسم المنافع؛
- إكمال هيكل وترتيبات الشراكة لتشغيل صندوق تقاسم المنافع بمعايير استثمارية عالية والتشاور مع الشركاء لوضع آليات مبتكرة لاستخدام الأموال المتاحة في الصندوق؛
- إجراء عدد من الأبحاث التكميلية وجمع النتائج عن توسيع نطاق تقاسم المنافع النقدية وغير النقدية من خلال اتخاذ تدابير فعالة وتعزيز جميع آليات تقاسم المنافع التابعة للمعاهدة؛
- استحداث نهج مبتكرة لتعبئة الموارد لصندوق تقاسم المنافع والمشاركة مع الجهات المانحة من القطاع الخاص، ووضع مقترحات تمويل مخصصة للالتزامات متعددة السنوات للجهات الخيرية والجهات المانحة الأخرى؛
- دعم وضع برامج متعددة أصحاب المصلحة بشأن خطط تقاسم المنافع الطوعية للصندوق، مثل نقل التكنولوجيا، بمشاركة القطاع الخاص؛
- إجراء دراسة استقصائية وإعداد دراسة حالة تجريبية بشأن تقاسم المنافع غير التجارية الناجح، من أجل استخلاص الدروس لتفعيل آليات المعاهدة الخاصة بتقاسم المنافع غير التجارية التابعة؛

- وضع وتعزيز خطط تشغيلية لتقاسم المنافع غير النقدية بموجب المعاهدة (تبادل المعلومات؛ والحصول على التكنولوجيا ونقلها؛ وبناء القدرات) وتبادل المعلومات والبيانات الناشئة عن هذه الخطط وغيرها من التجارب، مثل مشاريع الصندوق، من خلال برامج متعددة أصحاب المصلحة؛
- وتيسير المساهمات الطوعية في صندوق تقاسم المنافع والنقاشات رفيعة المستوى بشأن المنافع النقدية وغير النقدية، من خلال تنظيم موآئد مستديرة رفيعة المستوى بشأن المعاهدة الدولية في المستقبل.

التوقيت: سنتان

التكلفة التقديرية: 2 مليون دولار أمريكي

2- التنفيذ المتناسق للمعاهدة واتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا المحلق بها

سيتمنى بلوغ أهداف المعاهدة من خلال ربطها بشكل وثيق باتفاقية التنوع البيولوجي، وقد شدد الجهاز الرئاسي مرارا وتكرارا على ضرورة تعزيز هذه الروابط. وأقر مؤتمر أطراف الاتفاقية رسميا، لدى اعتماد بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع، بالمعاهدة باعتبارها أحد الصكوك التكميلية التي تشكل النظام الدولي بشأن الحصول على الموارد وتقاسم المنافع. ويحظى النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم المنافع باعتراف واسع النطاق بصفته النظام الدولي التنفيذي والأكثر تقدما للحصول على أية موارد وراثية وتقاسم منافعها.

وإضافة إلى ما أحرز من تقدم حتى الآن، سيمضي هذا المشروع قدما في الاستفادة من أوجه التآزر القائمة بين المعاهدة والاتفاقية لتنفيذهما بشكل متناسق. وسيتحقق ذلك من خلال ما يلي:

- الاشتراك في استضافة منتدى لتعزيز التناسق بين تنفيذ الأحكام المتعلقة بالحصول على الموارد وتقاسم منافعها في اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا والنظام المتعدد الأطراف؛
- تنظيم حلقات عمل مشتركة لبناء قدرات جهات الاتصال الوطنية والسلطات المختصة لكلا الاتفاقيين؛
- تنفيذ أنشطة مشتركة فنية وللتوعية على المستوى الوطني؛
- إسداء المشورة الفنية والمتخصصة للحكومات بشأن التنفيذ المتناسق والمتبادل الدعم لأحكام الحصول على الموارد وتقاسم منافعها في اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا والنظام المتعدد الأطراف؛
- تقديم الدعم لتحقيق أهداف الخطط الاستراتيجية للأطراف المتعاقدة، بما في ذلك الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020 بما يتماشى مع ولاية الاتفاقيين؛
- تقديم الدعم في عمليات مراجعة وتنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين المحدثتين المتعلقةتين بالتنوع البيولوجي لضمان مراعاة أهداف المعاهدة تماما كمسألة ذات أولوية؛
- إجراء دراسات عن الجوانب القانونية والفنية للصلات بين بروتوكول ناغويا والنظام المتعدد الأطراف؛
- الاشتراك في إعداد مواد تدريبية بشأن بروتوكول ناغويا والنظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك صندوق تقاسم المنافع؛

- وإعداد أدوات مشتركة لدعم صنع القرارات بالنسبة إلى الوزارات المعنية ذات الصلة في مجال تنفيذ بروتوكول ناغويا والنظام المتعدد الأطراف، والاشتراك في استحداث مواد متخصصة للتوعية والتواصل تتعلق بالمعاهدة وبروتوكول ناغويا.

وتهدف هذه الأنشطة إلى ما يلي:

- تعزيز اتساق السياسات بين تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا الملحق بها، والمعاهدة الدولية، ولا سيما النظام المتعدد الأطراف التابع لها؛
- تحسين بنية الروابط الفنية والتنفيذية بين أداء النظام المتعدد الأطراف وبروتوكول ناغويا يوميا؛
- تعزيز التعاون والتنسيق بين جهات الاتصال الوطنية التابعة للمعاهدة ونظرائها من جهات الاتصال الوطنية التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي بشأن جميع العمليات ذات الصلة؛
- استكشاف طرق عملية تحدد وتعزز الدعم المتبادل المنسق لتنفيذ القرارات والمقررات ذات الصلة التي يعتمدها الجهاز الرئاسي ومؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي على التوالي، وبعد بدء نفاذ بروتوكول ناغويا، مقررات اجتماع الأطراف في البروتوكول؛
- زيادة التنفيذ المتبادل والدعم والمتناسق للمعاهدة واتفاقية التنوع البيولوجي على المستوى الوطني؛
- تحسين الوعي بالمعاهدة بين جميع أصحاب المصلحة في عملية الاتفاقية، ولا سيما عملية تنفيذ بروتوكول ناغويا؛ والارتقاء بمستوى التنسيق بين الاتفاقية وعمليات المعاهدة في تنفيذ نظمها المتكاملة المتعلقة بالحصول على الموارد وتقاسم منافعها؛
- وتحسين الوعي بالتكامل وأوجه التآزر بين البروتوكول والمعاهدة على المستويين الدولي والوطني.

التوقيت: سنتان

التكلفة التقديرية: 750.000 دولار أمريكي

3- التواصل بشأن المعاهدة والتوعية بها والترويج لها

في البيئة السريعة التغير التي تحيط بالمعاهدة، ثمة حاجة قوية ومستمرة بالنسبة لمجتمع المعاهدة إلى زيادة الوعي العام لصناع السياسات واعترافهم في القطاعات ذات الصلة بالأمن الغذائي والزراعة والتنوع البيولوجي، ولكن أيضا في مجالات البيئة وتغير المناخ. وقد كانت زيادة حافظة صندوق تقاسم المنافع التابع للمعاهدة، بعد تنفيذ دورة المشاريع الثانية والأنشطة الميدانية المصطلح بها في مختلف أنحاء العالم لدعم الصون والاستخدام المستدام بالتعاون مع الشركاء في عملية التنفيذ، أحد العوامل الرئيسية وراء إفراز أثر وسائل الإعلام وتقديرها لعمل مجتمع المعاهدة. ولتعظيم هذا الأثر وزيادة جهود تعبئة الموارد من أجل إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ المعاهدة، يجب مواصلة النهوض بعملية التواصل ونشر المزيد من المعلومات في فترة السنتين القادمة من خلال القيام بدعاية أفضل بين مختلف أصحاب الشأن والجمهور بشكل عام.

ومن شأن الأنشطة التالية أن تحافظ على جدوى المعاهدة، ولا سيما الاستفادة من التنفيذ الناجح لمشاريع صندوق تقاسم المنافع :

- زيادة بروز أنشطة المعاهدة من خلال: نشر تقارير ومعلومات غير فنية عن الفعاليات المنظمة من خلال مذكرات صحفية بلغات عدة؛ ومعلومات عن التقدم المحرز في تعبئة الموارد وإقامة شراكات جديدة من خلال الموقع الشبكي للمعاهدة؛ والتواصل عن طريق القنوات الإعلامية الأخرى، مثل المقالات والقصص التي تسلط الضوء على الآثار المترتبة على حياة الأشخاص العاديين، والإعلانات التلفزيونية، وغير ذلك من أنواع التغطية الصحفية؛ وتنظيم حملات اتصالات رائدة في خمسة بلدان مختارة، والإعداد المقرر للانخراط مع وسائل الإعلام الاجتماعية (الاتصالات من الجمهور إلى الجمهور) وصيانة قواعد البيانات الخاصة بالتوزيع.
- الاستمرار في إبراز ما حققته مشاريع صندوق تقاسم المنافع من إنجازات من خلال: العمل بشكل منتظم على تجميع مواد وسائل الإعلام المتعددة من المشاريع الميدانية واختيارها وتوزيعها؛ وتقديم أفكار مواضيع، وتحديث المعلومات الأساسية والنماذج ومواءمتها بما يتناسب والعادات المحلية ونشرها على المستوى المحلي؛ وتيسير مقابلات وسائل الإعلام العامة ووسائل الإعلام الاجتماعية مع مديري المشاريع، والمزارعين والباحثين والجهات المستفيدة المحلية؛ وإعداد شريط فيديو قصير – للجهات المانحة والجمهور عموماً.
- الاستمرار في إبراز ما حققه النظام المتعدد الأطراف من إنجازات من خلال: العمل بشكل منتظم على تجميع بيانات الاتفاق الموحد وتوزيعها، وإجراء دراسات حالة عن التبادل الميسر للموارد الوراثية النباتية تحت إطار النظام المتعدد الأطراف، والاستخدام المفيد للموارد الوراثية النباتية لأغراض البحوث الزراعية وما قبل الإنسال؛ وتيسير مقابلات وسائل الإعلام العامة ووسائل الإعلام الاجتماعية مع مستخدمي النظام المتعدد الأطراف؛ وإعداد شريط فيديو قصير – للجهات المانحة والجمهور عموماً.
- تحديث مجموعة أدوات دعم وسائل الإعلام الخاصة بالمعاهدة لعام 2012 بجميع اللغات الرسمية لتسهيل حملات الاتصال الوطنية والوعي العام من أجل تعزيز قدرات التواصل الوطنية؛ وجمع وتبادل خبرات ودروس الاتصالات الناجحة المستخلصة من خمسة بلدان مختارة؛ واختيار منتجات الاتصالات العالية الجودة بشأن المعاهدة التي تقوم بها المنظمات الشريكة؛ وتوسيع نطاق التعاون مع الفرق الوطنية للفاو.
- إنشاء شبكة معلومات لجهات الاتصال الوطنية لتعريفها بأنشطة المعاهدة.
- مواصلة نشر الرسالة الإخبارية للمعاهدة لصالح الجماهير غير المتخصصة، إضافة إلى إعداد إحاطات بشأن السياسات لفائدة صناعات السياسات.
- وتقديم الدعم لحملات التصديق على المعاهدة لزيادة عدد أعضاء المعاهدة بسرعة.

وتهدف هذه الأنشطة إلى ما يلي :

- تعزيز القدرات على المستوى الوطني للمشاركة في الجهود الجارية للمعاهدة فيما يتعلق بالاتصالات والتوعية؛

- وتعزيز قدرات أصحاب المصلحة لنقل الرسائل الأساسية، ووضع مواد اتصالات، وتنظيم وتنسيق حملات وسائل الاعلام الاجتماعية ونشر المعلومات بشأن تنفيذ المعاهدة، بما في ذلك الأنشطة الميدانية لمشاريع صندوق تقاسم المنافع.

التوقيت: سنتان

التكلفة التقديرية: 950.000 دولار أمريكي

4- برنامج بناء القدرات المشترك

يشكل بناء قدرات الأطراف المتعاقدة مكونا تشغيليا رئيسيا للمعاهدة. فهو يعزز ويحافظ على التنفيذ الشامل والمتوازن لأحكام النظام المتعدد الأطراف من قبل البلدان النامية. وقد اضطلع برنامج بناء القدرات المشترك الذي وضعته أمانة المعاهدة والفاو والمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي بدور حيوي في هذا الصدد، وأدى، في أول سنتين من وجوده، إلى تحسين معرفة النظام المتعدد الأطراف والنظم التابعة لها فيما بين أصحاب المصلحة، والارتقاء بمستوى البنية التحتية القانونية والإدارية ذات الصلة في منظمات إقليمية وبلدان مختارة. وبفضل التمويل الذي قدمته هولندا إلى المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي، بدأ البرنامج مرحلته الثانية في فترة السنتين الحالية في ثمانية بلدان.

وإن البيئة السياسية والقانونية الدولية السريعة التطور، بعد اعتماد بروتوكول ناغويا ودخوله المحتمل حيز النفاذ في فترة السنتين القادمة، تجعل من الضروري الحفاظ على جدوى المعاهدة وبروزها من خلال تعزيز وظيفة بناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والوطني، بالتنسيق مع مبادرات أوسع نطاقا للحصول على الموارد وتقاسم منافعها، من أجل تسهيل تنفيذ النظام المتعدد الأطراف داخل أطر جديدة أو محسنة للحصول على الموارد وتقاسم منافعها أو بالتوازي معها.

وفي إطار هذا المشروع، ستقوم الفاو والمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي، تحت التنسيق العام لأمانة المعاهدة، وبالتعاون على أساس مخصص مع مؤسسات أخرى، بتقديم مساعدة فنية مصممة خصيصا للمنظمات الإقليمية والأطراف المتعاقدة من البلدان النامية دعما لتنفيذ النظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك في سياق أطر أوسع نطاقا للحصول على الموارد وتقاسم منافعها.

وسيهدف المشروع إلى تيسير حوار السياسات والتنسيق على المستوى التنفيذي بين السلطات المسؤولة عن تطبيق المعاهدة والسلطات البيئية المكلفة بالتصديق على بروتوكول ناغويا وتنفيذه. كما سيتمكن جميع الأطراف المتعاقدة من توثيق مواردهم الوراثية النباتية التي هي جزء من النظام المتعدد الأطراف، واتخاذ التدابير القانونية والإدارية اللازمة لإتاحة الحصول الميسر على هذه الموارد بموجب الاتفاق الموحد لنقل المواد.

التوقيت: 4 سنوات

التكلفة التقديرية: 1-1.5 مليون دولار أمريكي لكل فترة سنتين

5- برنامج التدريب على المعاهدة الدولية

قامت الأمانة، خلال فترات السنتين السابقة، بإعداد مجموعة من المواد التدريبية ونشرها وتوزيعها بدعم مالي من حكومات سويسرا وإيطاليا وإسبانيا. وشاركت مجموعة واسعة من الخبراء والمنظمات الشريكة في مختلف مراحل هذه العملية انطلاقاً من استعراض الخطوط العريضة للمناهج إلى الكتابة الفعلية للفصول والوحدات التعليمية وخضوعها لاستعراض الأقران. ومنذ أوائل عام 2011، نشرت أمانة المعاهدة وحدتين، الأولى خاصة بمدخل إلى المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والثانية بالصون والاستخدام المستدام. وبالنسبة إلى فترة السنتين 2014-2015، تعتمد الأمانة وضع الصيغة النهائية للوحدة الخاصة بحقوق المزارعين وإعداد واحدة بشأن النظام المتعدد الأطراف. وفضلاً عن ذلك، تنوي مواصلة هذه المواد وتكييفها من خلال إنشاء شبكة من الشركاء، مثل الجامعات ومراكز البحوث والإرشاد والشبكات الأكاديمية العاملة في مجال التعليم المباشر.

ولتكتملة هذه المواد التدريبية، يعتمد المشروع أيضاً تنظيم مجموعة من حلقات العمل التدريبية لفائدة أصحاب المصلحة، بما في ذلك جهات الاتصال الوطنية ومنسقي مشاريع دورتي المشاريع الأولى والثانية لصندوق تقاسم المنافع. وستنطوي حلقات العمل على ثلاثة عناصر رئيسية هي:

- زيادة معرفة المشاركين بالمعاهدة ومكوناتها؛
- تعزيز قدراتهم على أداء النظام المتعدد الأطراف والاتفاق الموحد لنقل المواد واستخدامهما؛
- وتدريب المشاركين على مختلف طرائق تقاسم المنافع وتشغيل صندوق تقاسم المنافع.

التوقيت: سنتان

التكلفة التقديرية: 800.000 دولار أمريكي

6- المادة (17) والنظام العالمي للإعلام عن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

تنص المادة 17 من المعاهدة على ما يلي: "تتعاون الأطراف المتعاقدة على إنشاء وتعزيز نظام عالمي للمعلومات لتيسير تبادل المعلومات، استناداً إلى نظم المعلومات الموجودة، عن القضايا العلمية والفنية والبيئية المتصلة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة".

ويقتضي العدد الكبير من المبادرات الجارية التي تنتم بتنوع طبيعتها ونطاقها وتنوع أصحاب المصلحة المعنيين في هذا المجال إقامة شراكات استراتيجية للسماح لهم بالتعاون وتقديم دعم أكثر فعالية وتنسيقاً لتربية النباتات ولتنفيذ النظام المتعدد الأطراف. وسعياً إلى تيسير النهوض بوضع النظام العالمي للإعلام الذي تنص عليه المادة 17، بالاستعانة بالتمويل الذي تعهدت به ألمانيا، من المقرر عقد عملية تشاورية خلال فترة السنتين 2014-2015. ومن شأن هذا التمويل أن يسمح بإجراء مناقشة عالمية أولية بشأن مواءمة وتبادل البيانات عن الموارد الوراثية النباتية من خلال التشاور فيما بين الخبراء من الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة المعنيين. كما من شأنه أن يسمح بإعداد تقرير عن الفجوات

القائمة فيما يتعلق بوضع وتعزيز النظام وإجراء دراسة استقصائية عالمية عن احتياجات المستخدمين بحسب الفئات المستهدفة.

وثمة مجموعة أخرى من الأنشطة المهمة التي ستستلزم تمويلًا إضافيًا، تتمثل في قيام أمانة المعاهدة بتوسيع نطاق الشراكات مع بعض النظم والمبادرات الرئيسية، بما في ذلك Genesys وFAO-NISM وGRIN وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك، طلب من الأمانة أيضًا إنشاء بوابة عالمية للوصول إلى المعلومات وقواعد البيانات المتاحة أو لتعزيز التعاون مع آلية تبادل المعلومات التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي على المستوى الفني فيما يتعلق بما يلي:

- عمليات الجرد وقواعد البيانات الخاصة بالموارد الوراثية النباتية التي تحتفظ بها المبادرات والشبكات الاستراتيجية؛
- تنسيق البيانات بشأن الموارد الوراثية النباتية وتبادلها؛
- الروابط القائمة مع آلية تبادل المعلومات التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى؛
- مواصلة تطوير وتوزيع أدوات المعلوماتية لمبادرة CAPFITOGEN وتقديم الدعم الفني لاعتمادها في البلدان النامية المهتمة.

وسيشكل التقرير الذي من المقرر إعداده الأساس الذي سيستند إليه لوضع خطة عمل استراتيجية ونظام تجريبي عالمي للمعلومات بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

التوقيت: سنتان

التكلفة التقديرية: 600.000 دولار أمريكي.

7- صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام

يقتضي تعزيز الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، على نحو ما تبينه المعاهدة، إعداد طائفة واسعة النطاق من التدابير القانونية والفنية والمتعلقة بالسياسات والحفاظ عليها ويتوقف على مشاركة مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة، من بينهم المزارعون ومنظمات المزارعين ومؤسسات القطاعين العام والخاص. وسيضطلع هذا المشروع، في شراكة مع المنظمات والمؤسسات ذات الصلة، بدور قيادي في تنفيذ الأنشطة الواردة في برنامج العمل بشأن الاستخدام المستدام الوارد في الوثيقة IT/GB-5/13/9 (الجدول 1 وفي المرفقين الأول والثاني).

ويهدف هذا المشروع إلى تأدية دور تحفيزي في ما يلي:

- تحديد مجموعة من التدابير الداعمة للأطراف المتعاقدة؛
- وضع المعاهدة في موقع مناسب إزاء العمليات والآليات الدولية الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بالحوكمة والتنفيذ على المستوى الفني؛
- تنفيذ برنامج العمل بشأن الاستخدام المستدام الوارد في الوثيقة IT/GB-5/13/9 (الجدول 1 وفي المرفقين الأول والثاني)؛
- إتاحة منتدى لأصحاب المصلحة المهتمين بالاستثمار في الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛
- وتعزيز الشراكات والأنشطة التعاونية وعلى المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.

التوقيت: 4 سنوات

التكلفة التقديرية: 1.5 مليون دولار أمريكي